مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR)

09 /2026

التقرير الشهري

الأنشطة الميدانية بحق اللاجئين

إجمالي الوقائع الموثّقة	شخصاً — الترحيل الجماعي / القسري: 8 وقائع	شخصاً — الاعتقال والمداهمات: 7 وقائع
11	264	242

الشهر 9/2026 الإصدار 02 تاريخ النشر 14/10/2026

ACHR

١ لقطة الشهر

11

إجمالي الوقائع الموثّقة

الترحيل الجماعي / القسري	**8 وقائع، 264 شخصاً**
الاعتقال والمداهمات	**7 وقائع، 242 شخصاً**
هدم وإخلاء المخيّمات	**لا وقائع موثقة**
حملات التحريض والتعبئة	**لا وقائع موثقة**
إجراءات جماعية أخرى	**3 وقائع**
توزيع المصدر	**المصدر الميداني 6 وقائع - مصادر مفتوحة 5 وقائع**

ملاحظة: الوقائع الثماني نفسها تتضمن اعتقالاً وترحيلاً معاً، فهي تُحتسب كمجموعة واحدة (8 وقائع)، لكن سبع منها فقط تضمنت اعتقالات، بينما تضمنت الثماني كلها ترحيلاً. أما واقعة قارب طرابلس (22 شخصاً) فبدأت بإنقاذ الركاب ثم رُحّلوا، ولذلك لا تُحتسب ضمن الاعتقالات.

إجمالي الوقائع الموثّقة: 11، مقابل 10 وقائع متمايزة في آب/أغسطس 2026، أي استقرار نسبي في العدد الإجمالي مع تحوّل واضح في طبيعة الوقائع: ارتفع الترحيل الجماعي / القسري من واقعة واحدة إلى 8 وقائع (264 شخصًا)، وغابت وقائع التحريض التي سُجّلت 3 منها الشهر الماضي.

1 → 8

ارتفع الترحيل الجماعي / القسري من واقعة واحدة إلى 8 وقائع (264 شخصًا)

آب/أغسطس 2026 ← أيلول 2026

٢ الوقائع حسب نوع النشاط والجغرافيا

المحاور ثابتة وتتكرّر كل شهر. تُرتّب البنود داخل كل محور حسب المنطقة. المحور بلا وقائع يُترك مع عبارة «لا وقائع موثّقة هذا الشهر».

الاعتقالات / ترحيل جماعي

الترحيل الجماعي / القسري: 8 وقائع، 264 شخصاً

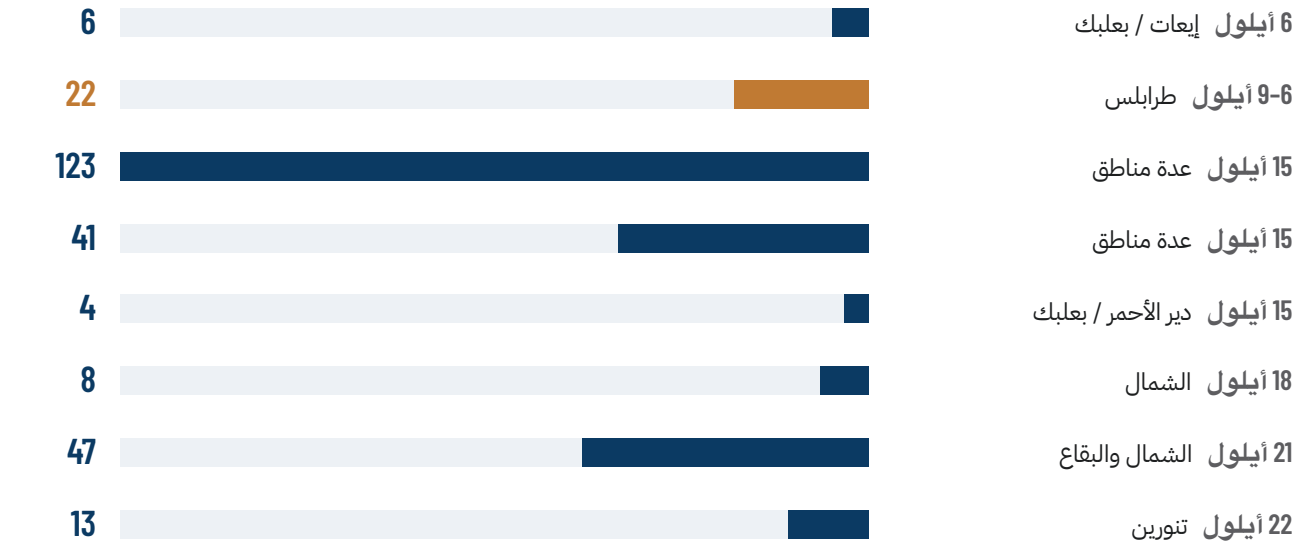

6 أيلول ▪ إيعات / بعلبك

المصدر ميداني

داهمت قوة من الجيش اللبناني، فجر 6 أيلول، مخيمات للاجئين السوريين في منطقة إيعات غربي بعلبك. وشملت العملية تفتيش المخيمات والتدقيق في أوراق الدخول والإقامة، إضافة إلى مصادرة عدد من الآليات، بينها سيارات ودراجات نارية، بسبب عدم تسجيلها وفق المعلومات الواردة، ما أسفر عن توقيف 6 من الشبان اللاجئين بعد محاولتهم الابتعاد عن المكان عند اقتراب القوة العسكرية خشية توقيفهم. وبحسب التحديث، جرى اعتقالهم وترحيلهم إلى سوريا عبر معبر القاع–جوسية باتجاه حمص، على خلفية "عدم حيازتهم إقامات شرعية والتجول بصورة غير نظامية" بحسب ما ورد عن السلطات.

9-6 أيلول ▪ طرابلس

المصدر ميداني

انطلق قارب يحمل سوريين من سواحل الميناء في طرابلس باتجاه قبرص، قبل تعرضه لعطل خطير واحتراق محركه وتسرب المياه إليه، ما اضطر الركاب إلى البقاء في البحر لنحو 48 ساعة. في 8 أيلول، تدخل الجيش اللبناني وأنقذ الركاب ونقلهم إلى طرابلس، فيما أصيب ثلاثة أشخاص بحروق.

في 9 أيلول، تم ترحيل 22 سورياً، بينهم المصابون الثلاثة، إلى السلطات السورية عبر معبر جسر القمار–البقيعة.

15 أيلول ▪ عدة مناطق

المصدر مفتوح

أعلن الجيش اللبناني تنفيذ حواجز ظرفية ومداهمات في عدد من المناطق، أسفرت عن توقيف 123 سورياً لعدم حيازتهم أوراقاً قانونية للتجول داخل الأراضي اللبنانية. وبحسب التحديث الوارد في الرصد، تم ترحيل الـ123 سورياً إلى سوريا عبر معبر القاع–جوسية من قبل الجيش اللبناني. ويُلفت المركز إلى أن إبعاد الأجانب ليس من مهام الجيش اللبناني، إذ يتولى الأمن

العام، بموجب قانون تنظيم دخول الأجانب إلى لبنان وإقامتهم فيه والخروج منه الصادر عام 1962، صلاحية البتّ في أوضاع الأجانب المخالفين للإقامة وإبعادهم، كما وأن المعلومات المتوفرة لا تُبيّن الأساس القانوني للترحيل أو الضمانات التي أُتيحت للموقوفين.

48	3	22
ما اضطر الركاب إلى البقاء في البحر لنحو 48 ساعة	فيما أصيب ثلاثة أشخاص بحروق	تم ترحيل 22 سورياً، بينهم المصابون الثلاثة

إبعاد الأجانب ليس من مهام الجيش اللبناني، إذ يتولى الأمن العام، بموجب قانون تنظيم دخول الأجانب إلى لبنان وإقامتهم فيه والخروج منه الصادر عام 1962، صلاحية البتّ في أوضاع الأجانب المخالفين للإقامة وإبعادهم

15 أيلول ▪ عدة مناطق

المصدر مفتوح

أعلن الجيش اللبناني تنفيذ عمليات دهم وحواجز في عدد من المناطق، أسفرت عن توقيف 8 مواطنين و41 سورياً. وشملت التوقيفات سوريين في مشاريع القاع لإطلاق النار، إضافة إلى توقيف 39 سورياً في يونين – بعلبك ونبع الصفاء – الشوف وشدرا ووادي خالد بسبب التجول داخل الأراضي اللبنانية من دون أوراق قانونية. وبحسب التحديث الوارد في الرصد، تم ترحيل السوريين إلى سوريا عبر معبر القاع–جوسية.

تشكل هذه الواقعة ترحيلاً جماعياً قسرياً دون إجراءات قانونية، وتوقيفاً على خلفية مخالفة إقامة قد يرقى إلى احتجاز تعسفي. كما أنه لم تتوفر معلومات عن أي مراجعة قضائية أو قرار إداري قابل للطعن، أو إتاحة محامٍ أو وصول إلى المفوضية، أو إجراء تقييم فردي لخطر الإعادة القسرية قبل الترحيل. ويخالف ذلك مبدأ عدم الإعادة القسرية الوارد في المادة 3 من اتفاقية مناهضة التعذيب، ولبنان طرف فيها، كما يثير شبهة مخالفة المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ضمانات الاحتجاز). كذلك لا يدخل ترحيل الأجانب ضمن مهام الجيش اللبناني، إذ تتولاه المديرية العامة للأمن العام.

15 أيلول ▪ دير الأحمر / بعلبك

المصدر ميداني

داهمت قوة أمنية مخيمات للاجئين السوريين في منطقة غربي بعلبك – دير الأحمر، وأوقفت 4 لاجئين وصادرت سيارة وأربع دراجات نارية. وبحسب المعلومات الواردة، جرى ترحيل الأشخاص الأربعة إلى سوريا عبر معبر القاع–جوسية في اليوم نفسه من قبل الجيش اللبناني.

تشكل هذه الواقعة ترحيلاً قسرياً في اليوم نفسه دون ضمانات إجرائية، ومصادرة ممتلكات دون سند قانوني معلن. رُحّل الأشخاص في اليوم ذاته، وهو ما يستبعد عملياً أي مراجعة قضائية أو تمكين من محامٍ أو وصول إلى المفوضية أو تقييم لخطر الإعادة القسرية، خلافاً للمادة 3 من اتفاقية مناهضة التعذيب.

> **رُحّل الأشخاص في اليوم ذاته، وهو ما يستبعد عملياً أي مراجعة قضائية أو تمكين من محامٍ أو وصول إلى المفوضية أو تقييم لخطر الإعادة القسرية**

18 أيلول ▪ الشمال

مصدر مفتوح

أعلن الجيش اللبناني تنفيذ عمليات دهم ودوريات وحواجز في مناطق الشمال، أسفرت عن توقيف 8 سوريين بسبب "تجولهم داخل الأراضي اللبنانية من دون أوراق قانونية". وبحسب التحديث الوارد في الرصد، رُحّل السوريون الثمانية إلى سوريا عبر معبر جسر القمار في عكار.

لم تتوفر معلومات عن أي تحقيق في احتياجات الحماية أو إبلاغ للمفوضية قبل الترحيل. ويرى المركز أن الواقعة ترقى إلى ترحيل قسري يخالف مبدأ عدم الإعادة القسرية الذي يلتزم به لبنان.

21 أيلول ▪ الشمال والبقاع

مصدر مفتوح

أعلن الجيش اللبناني تنفيذ عمليات أمنية في مناطق عدة أسفرت عن توقيف 47 سورياً. وبحسب التحديث، شملت التوقيفات أشخاصاً في مناطق الشمال والبقاع، بينهم سوري أوقف في تمنين التحتا، كما ورد أن الموقوفين السوريين رُحّلوا إلى سوريا عبر معبر القاع–جوسية وعبر معبر جسر القمار في عكار.

وتُظهر الوقائع أن التوقيف والترحيل تمّا بصورة جماعية في أكثر من منطقة، دون أن تتوفر معلومات عن دراسة وضع كل شخص على حدة. ويعدّ المركز أن ذلك يخالف مبدأ عدم الإعادة القسرية الذي يلتزم به لبنان، ويثير شبهة الاحتجاز التعسفي.

22 أيلول ▪ **تنورين**

المصدر ميداني

أوقفت فصيلة تنورين شخصاً للاشتباه بضلوعه في تهريب الأشخاص بعد محاولته صدم آلية لقوى الأمن والفرار. وأوقفت القوى الأمنية 13 سورياً كانوا على متن السيارة، وبحسب التحديث الوارد في الرصد تم ترحيلهم إلى سوريا عبر معبر جسر القمار في عكار.

هدم وإخلاء المخيّمات

— لا وقائع موثّقة هذا الشهر.

حملات التحريض والتعبئة ضد اللاجئين

— لا وقائع موثّقة هذا الشهر.

إجراءات جماعية أخرى

إضراب الموقوفين في سجن رومية وتطوراته

المصدر ميداني

دخل الإضراب يومه السادس عشر في 28 أيلول، مع استمرار مشاركة أكثر من 400 موقوف من بينهم لاجئون سوريون، وارتفاع عدد الحالات الصحية الحرجة إلى 43 حالة، وتسجيل نقل حالات متكررة إلى المستشفيات وفق المعلومات الواردة من لجنة أهالي السجناء والتي أفادت بزيادة الضغط على سيارات الإسعاف داخل السجن، واستخدام آليات نقل غير مجهزة لنقل بعض الحالات الطارئة. وواصل المعتقلون نشر مناشدات عبر لافتات، من بينها مطالبتهم بـ"العفو عن قانون العفو".

400+

أكثر من 400 موقوف من بينهم لاجئون سوريون

43

ارتفاع عدد الحالات الصحية الحرجة إلى 43 حالة

- تحديث (13 تشرين الأول 2026): ردّ المجلس الدستوري الطعن المقدَّم بوقف تنفيذ قانون العفو، وأبطل بعض بنوده فقط، فأصبح القانون نافذًا اعتبارًا من 12 تشرين الأول.[1]

1 أهمّ المكتسبات الحقوقيّة في قرار المجلس الدستوريّ | Legal Agenda

23 أيلول ▪ عمليات ما يُسمّى ببرنامج العودة الطوعية من لبنان إلى سوريا

المصدر مفتوح

غادر نحو 80 لاجئاً سورياً مدينة طرابلس على متن ثلاث حافلات من معرض رشيد كرامي الدولي، متجهين إلى نقطة المصنع الحدودية ضمن ما يُسمّى ببرنامج العودة الطوعية. وأشرف الأمن العام اللبناني على العملية، ودقق في أوراق العائدين وطابق أسماءهم مع اللوائح قبل استكمال عبورهم إلى الأراضي السورية.

23 أيلول ▪ الحملة المرتقبة لضبط العمالة الأجنبية

المصدر ميداني

وردت معلومات عن حملة أمنية على امتداد الأراضي اللبنانية "لضبط مخالفات العمالة الأجنبية" حسب ما جاء في بيانٍ أو[2] على وسائل التواصل الاجتماعي، بالتعاون بين الأمن العام ووزارة العمل. وبحسب المصدر، ستشمل الحملة العمال المخالفين وأصحاب العمل، والمؤسسات والمحال والمطاعم والشركات والأفراد والأسر الذين يشغلون عمالاً أجانب بصورة غير قانونية. وأشارت المعلومات إلى أن الحملة ستبدأ بعد انتهاء مهلة تسوية الأوضاع في 30 أيلول، مع آلية خاصة لمتابعة العمالة السورية المخالفة.

- تحديث (حتى 14 تشرين الأول): بدأت الحملة بوتيرة خفيفة على الرغم من تمديد مهلة تسوية الأوضاع إلى 31 كانون الأول.

٣ التوزيع الجغرافي

المنطقة/المحافظة	نوع الوقائع	العدد
البقاع (بعلبك الهرمل)	الترحيل القسري - اعتقالات	2
الشمال	الترحيل القسري - اعتقالات	3
عدة محافظات / غير محددة	الترحيل القسري - اعتقالات	3

العدد يمثل عدد الوقائع في كل محافظة وليس عدد الأشخاص.
لا يشمل الجدول الإجراءات الجماعية الأخرى.

2 حملة أمنية مرتقبة

٤ المنهجية وإخلاء المسؤولية

يعتمد هذا التقرير على المعلومات التي وثقها فريق مركز وصول لحقوق الإنسان من خلال الرصد الميداني المباشر، ومتابعة الحالات الفردية والجماعية، بالإضافة إلى مراجعة المصادر المفتوحة الموثوقة. وقد تم التحقق من الوقائع قدر الإمكان وفق المعايير المتاحة وقت التوثيق.

تُصنّف الوقائع وفق طبيعتها الأساسية (اعتقال، ترحيل، تحريض، إجراءات جماعية، وغيرها)، مع الإشارة إلى المعلومات غير المؤكدة عند الاقتضاء. ولا يشكل إدراج أي واقعة في هذا التقرير حكماً قانونياً نهائياً بشأن المسؤولية، بل عرضاً للوقائع كما تم توثيقها أو رصدها خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

يذكّر المركز بأن الوقائع الواردة في هذا التقرير، ولا سيما عمليات التوقيف والترحيل، تُقرأ في ضوء التزامات لبنان بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، ومنها:

- **مبدأ عدم الإعادة القسرية:** لا يجوز إعادة أي شخص إلى بلد توجد أسس جدية للاعتقاد بأنه سيتعرض فيه للتعذيب أو لانتهاكات جسيمة، وهو التزام ينبع من المادة 3 من اتفاقية مناهضة التعذيب (لبنان طرف فيها) ومن المادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فضلاً عن كونه قاعدة من قواعد القانون الدولي العرفي. ويقتضي إجراء تقييم فردي لخطر الإعادة قبل أي ترحيل.

> **لا يجوز إعادة أي شخص إلى بلد توجد أسس جدية للاعتقاد بأنه سيتعرض فيه للتعذيب أو لانتهاكات جسيمة**

- **ضمانات الاحتجاز والمحاكمة العادلة:** يكفل العهد الدولي (المادتان 9 و14) الحق في عدم التوقيف التعسفي، وفي عرض الموقوف على جهة قضائية مختصة، وفي المحاكمة العادلة.
- **الحق في الاستعانة بمحامٍ والاتصال به:** وهو ضمانة أساسية لكل شخص محتجز، ومنها المحتجزون بسبب أوضاع الإقامة.
- **إتاحة الوصول إلى المفوضية:** تمكين الأشخاص المعنيين من الاتصال بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتقييم احتياجاتهم للحماية قبل اتخاذ أي إجراء بحقهم.

انتهى التقرير

مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR)

www.achrights.org · @ACHRights